

Distr.
GENERAL

S/1997/248
25 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٩٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، الذي قرر بموجبه مجلس الأمن، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. ويشمل التقرير ما حدث مؤخرا من تطورات منذ تقرير المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115)، ويتضمن توصيات بشأن تمديد ولاية البعثة لفترة أخرى.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص، السيد أليوني بلوندين بيبه، بالتعاون الوثيق مع ممثلي دول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية)، مشاورات مكثفة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٩٨ (١٩٩٧). وشملت تلك المشاورات عقد اجتماعات مع الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، السيد جوناثان سافيمبي، وكذلك مع كبار المسؤولين من كلا الجانبين. وكان محط اهتمامهم الرئيسي هو تشكيل حكومة وحدة وطنية ومصالحة وطنية كنت قد قدمت تقريرا بشأن مركزها الى مجلس الأمن في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/239).

٣ - وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، اعتمدت اللجنة المشتركة مشروع قانون بشأن المركز الخاص للسيد سافيمبي، بصفته زعيم أكبر حزب معارض. ومن المقرر أن يعرض مشروع ذلك القانون على الجمعية الوطنية لسنه قانونا. واعتمدت اللجنة أيضا جدولا زمنيا مستكملا لتنفيذ الأحكام المعلقة من بروتوكول لوساكا.

٤ - وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتعلقة بتطبيع إدارة الولايات في جميع أنحاء البلد، عقد فريق التنفيذ المركزي المشترك بين القطاعات، وهو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ هذه المهمة برئاسة وزير إدارة الأراضي، اجتماعين واعتمد صلاحياته ونظامه الداخلي. واقترحت الحكومة أن تبدأ عملية التطبيع في أقرب وقت ممكن في مبانزا كونغو، عاصمة مقاطعة زائير، إلا أن يونيتا رأت أنه لا يمكن المضي في هذه العملية إلا في المناطق التي ستخضع لسيطرتها بعد إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة ملحوظة في نشر يونيتا للدعاية المعادية، وخاصة من إذاعة "فورغان". وعلى الرغم من أن الإجراءات الإدارية لتحويل محطة إذاعة "فورغان" إلى محطة إذاعة غير حزبية قد أكملت، فإن تخصيص الذبذبات لم يتفق عليه بعد. ولم تقبل الحكومة طلب يونيتا باستخدام ذبذبات ذات موجات قصيرة. بيد أن الحكومة أشارت إلى أنها مستعدة لأن تأذن ليونيتا بإنشاء ما ترغب في إنشائه من محطات إذاعية بالتردد المتضمن (FM) لتمكينها من البث على أوسع نطاق ممكن.

٦ - وسعياً للتغلب على الجمود في عملية السلام، وإقناع الأطراف بالحاجة إلى إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، قررت زيارة أنغولا. وقد وصلت إلى لواندا في ٢٢ آذار/مارس وأجريت مشاورات مع ممثلي الخاص ورئيس الوزراء فان - دونيم، ووزير الخارجية دي مورا، فضلاً عن ممثلي دول المراقبة الثلاث وكذلك مع رئيسي وفدي الحكومة ويونيتا في اللجنة المشتركة.

٧ - وفي ٢١ آذار/مارس، وبعد إجراء مشاورات مع ممثلي الخاص، وافقت الحكومة على أن تبدأ، دون شروط مسبقة. في مناقشة برنامج للحكومة الجديدة. وبدأت تلك المناقشات في نفس اليوم. وفي ٢٤ آذار/مارس، اجتمعت بالسيد سافيمبي في بایلونديو حيث أجرينا حديثاً صريحاً على انفراد أسفر عن موافقة زعيم يونيتا على إرسال جميع من تبقى من نواب يونيتا في الجمعية الوطنية إلى لواندا في ٢٥ آذار/مارس. وقد حرصت على أن أذهب بنفسني للترحيب بهم في العاصمة الأنغولية وإلقاء خطاب أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية تقرر أن تعقد في نفس اليوم. ووعد السيد سافيمبي بأن يذهب إلى لواندا في ٢٥ آذار/مارس، في نفس الرحلة التي من المقرر أن تتولى ترتيبها الأمم المتحدة عدد من مسؤولي يونيتا ممن عينوا لشغل مناصب في حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ممن كانوا آنذاك في بایلونديو. وتقرر أن يذهب بقية المسؤولين المعنيين إلى لواندا في موعد لا يتجاوز ٢٦ آذار/مارس لإفساح المجال أمام حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية كي تبدأ أعمالها بسرعة.

٨ - وقمت أيضاً مع السيد سافيمبي باستكشاف إمكانية عقد اجتماع في المستقبل القريب داخل أنغولا بينه وبين الرئيس دوس سانتوس. وقد تم النظر في جميع المسائل المذكورة أعلاه بالتفصيل خلال لقائي، في ٢٤ آذار/مارس، مع الرئيس دوس سانتوس الذي أعرب عن ترحيبه بما أسفرت عنه محادثاتي في بایلونديو من بوادر واعدة. وفي نفس الوقت، أكد الرئيس دوس سانتوس أهمية التنفيذ التام لجميع الجوانب الرئيسية في بروتوكول لوساكا، بما في ذلك المسائل العسكرية والسياسية والمتعلقة بالشرطة والتوسع في بسط إدارة الدولة بحيث تشمل جميع أنحاء أنغولا والمسائل الملحة الأخرى. وأعرب الرئيس عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي رصد عملية السلام في أنغولا عن كثب حتى يتم الوفاء بجميع الالتزامات المنبثقة عن بروتوكول لوساكا. وفيما يتعلق بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، شدد الرئيس دوس سانتوس على أن يحدد تاريخاً لبدء عمل تلك الحكومة بعد وصول جميع نواب يونيتا والمسؤولين المعنيين إلى لواندا، مع مراعاة الوقت اللازم للأعمال التحضيرية المناسبة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٩ - ظل وقف إطلاق النار معمولاً به في جميع أنحاء أنغولا. بيد أنه لا تزال تقع حوادث ضيقة النطاق وبخاصة في مقاطعتي بنغويلا وهويلا تشمل هجمات على القرى يشنها أساساً جيش الدفاع المدني وكذلك القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا وعناصر غير معروفة. ولم تنسحب القوات المسلحة الحكومية بعد من بعض المواقع في مقاطعة بيهه. كما أن التوتر لا يزال قائماً في لونداس، نتيجة الصراع على السيطرة على مناطق إنتاج الماس. ومما زاد من حدة التوتر أيضاً ادعاءات يونيتا بشأن توغل القوات المسلحة الأنغولية واستمرار يونيتا في تقييد أنشطة بعثة الأمم المتحدة. ويواصل الطرفان أيضاً اتهام بعضهما البعض بتحريك قواتهما وهو ما لم تؤكد بعثة الأمم المتحدة الثالثة صحته في أي من الحالتين.

١٠ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، تم تسجيل ٩٠٤ ٧٠ جندياً من يونيتا في مراكز الاختيار والتسريح التي تقيمها الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٥ مركزاً. وقد فر منهم من الجندية أو تغيب مؤقتاً عن المخيمات ٩٦٦ ٢٦ شخصاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في عملية تسريح القوات. وفيما يتعلق باختيار جنود يونيتا المزمع إدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية، وافق الطرفان في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، على إنهاء هذه العملية وأعلنت الحكومة أن مجموع عدد جنود يونيتا الذين تم اختيارهم حتى ذلك التاريخ قد بلغ ٢٠٩ ١٧ جندياً. وبلغ مجموع الذين تم إدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ ٧٤٩١ جندياً.

١١ - ولم يسجل أي تقدم في تفكيك مراكز قيادة يونيتا الأربعة المتبقية. ولم تقدم يونيتا بعد قائمة بمعدات اتصالاتها رغم أنها وعدت بذلك مراراً ولم تسلم أي أعتدة أخرى عسكرية أو تتعلق بالاتصالات. كما أنها لم تقدم أي معلومات عن قوام الفرقة الأمنية المكلفة بحماية رئيسها وعتادها العسكري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد نقاط التفتيش غير القانونية المعروفة على الطرقات الأنغولية من ١٢١ إلى ١٢٢. وارتفع عدد نقاط التفتيش التي تشغلها القوات الحكومية من نقطة واحدة إلى ٥٦ نقطة في حين ارتفع عدد النقاط التي تسيطر عليها يونيتا من ١٠ إلى ٧٦ نقطة. ولم يبد أي من الجانبين في رفع تلك النقاط نفس التعاون الذي أبداه قبل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

١٢ - ووصل عدد الذين نشروا في كامل أنحاء أنغولا حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٩٧ ٥ جندياً من الأمم المتحدة و٣٩٦ مراقباً عسكرياً و ٢٥٨ مراقباً من أفراد الشرطة. ووفقاً لخطة انسحاب بعثة الأمم المتحدة الثالثة التي قدمت إلى مجلس الأمن في تقريره المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1996/1000)، انسحب بين ٢٦ شباط/فبراير و ٤ آذار/مارس ١٩٩٧، من أنغولا ٣٩٥ فرداً من قوات حفظ السلام دون أن يحل أحد محلهم. ومن المقرر سحب ٦٦٢ من الأفراد العسكريين بحلول نهاية آذار/مارس. وبانسحاب الأفراد البالغ عددهم ٢١٤ المقرر سحبهم في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ستكون بعثة الأمم المتحدة الثالثة قد خفضت قوام وحداتها العسكرية بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً. وقد أوصى الممثل الخاص وقائد القوة بأن يرجأ انسحاب المزيد من

وحدات المشاة لفترة وجيزة، وإن كان يظل من المتوقع أن تختتم عملية الانسحاب الشامل على النحو المخطط لها أي بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٧.

١٣ - ورغم القيود الإدارية والسوقية، أنجزت البعثة حتى الآن تدريب ونشر سبع سرايا أنغولية لإزالة الألغام تضم كل سرية منها ٧٠ فردا لحساب المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الذخائر غير المنفجرة. وقد أقيمت قاعدة للتدريب والإمداد في بلدة فيانا وعُهد إلى المعهد في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ مهمة إدارة ذلك المرفق. وتقدم البعثة المعدات إلى جميع فرق إزالة الألغام وللمقار الإقليمية الأربعة.

١٤ - وخلال عام ١٩٩٦، لم يتلق القائمون بإزالة الألغام التابعون للمعهد وموظفوه من الحكومة أي دعم مالي باستثناء أجورهم، بيد أنهم لم يتلقوا أجورهم منذ بداية هذا العام وأصبحوا يعتمدون كلياً على المرتبات التكميلية وبدل الأغذية التي تمولها الأمم المتحدة. ورهنا بموافقة الحكومة، ستنتقل مسؤولية دعم المعهد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق برنامج مدته سنتان بكلفة تقدر بمبلغ ٢٥ مليون دولار ستمول أساساً من تبرعات المانحين الدوليين. ولم ترد الحكومة رسمياً بعد على مقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وتواصل البعثة في هذه الأثناء دعم المعهد على أساس استرداد التكاليف من إدارة الشؤون الإنسانية. وعلى النحو المبين في تقرير المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (A/1997/115)، سيكون ثمة حاجة حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٢٨ من إخصائيي الأمم المتحدة العسكريين في إزالة الألغام. بيد أنه نظراً لأهمية هذا المشروع، فقد يتعين مواصلة تقديم الدعم حتى بعد ذلك التاريخ، وسأعود إلى هذه المسألة في الوقت المناسب.

١٥ - وتواصل المنظمات غير الحكومية إجراء دراسة استقصائية إنسانية حيوية في ثماني مقاطعات وعمليات إزالة الألغام، بيد أن هذه العمليات ستوضع تدريجياً تحت إدارة المعهد. ويشهد الجميع تراجعاً في مستوى التمويل المقدم من المانحين. ورغم أن القضاء على الألغام والذخائر غير المنفجرة قد يستغرق عقوداً، فإن الحكومة عازمة على أن تزيل جميع الألغام التي تشكل خطراً مباشراً يهدد المجتمعات المحلية في غضون خمس سنوات. وهو ما لن يتحقق إلا إذا استمر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة المالية.

رابعاً - الجوانب المتصلة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٦ - حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، كان قد تم تسجيل ٩٠٥ ٤ من رجال الشرطة التابعين ليونيتار في جميع مناطق الإيواء وعددها ١٥ منطقة. ومن بين ذلك العدد، هرب ٨٧٣ شرطياً، وغاب ٤٩٥ شرطياً. ومن بين مجموع القوام الذي أعلنته يونيتا لقوة الشرطة التابعة لها، وهو ٥٠١١ شرطياً، لا يزال هناك ١٠٦ من رجال الشرطة يتعين إيواؤهم. وسلّم الأفراد الذين تم إيواؤهم لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ما مجموعه ١٥٢ ٢ قطعة سلاح من مختلف الأنواع وما يزيد على ٤٠٠٠ وحدة ذخيرة. واكتمل انتقاء أفراد الأمن المخصصين لحماية زعماء يونيتا، كما اكتمل تدريب كل مجموعات المجندين الثلاث. غير أن

٣٤ مجندا هربوا من المجموعة الثالثة. وأعربت يونيتا عن عدم رغبتها في الاستعاضة عنهم، على أساس أنه قد امتثل بالفعل لالتزاماته، وأن مسؤولية حماية زعماء يونيتا تقع من الآن فصاعداً على عاتق الحكومة.

١٧ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، لم تكن الشرطة الوطنية الأنغولية قد انتقت سوى ٤٤٩ من أفراد يونيتا، حيث لم تتوفر الشروط التي وضعتها الحكومة في كثير من الذين جرى فحص حالاتهم. وتم الآن التقليل من صرامة الشروط المتعلقة بالتعليم في عملية الانتقاء، وأُرسلت تعليمات بذلك إلى أفرقة الانتقاء. ووضعت ترتيبات للانتقاء من عملية الانتقاء والإدماج بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. غير أنه لا يزال يتعين توفير قائمة بكتاب ضباط يونيتا المرشحين للضم إلى الشرطة.

١٨ - وواصلت الشرطة الوطنية الأنغولية القيام بعمليات متفرقة لنزع سلاح السكان المدنيين في مختلف أنحاء البلد. وحتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، كانت قد جمعت من السكان المدنيين حوالي ٣ ٣٨٨ قطعة سلاح من مختلف الأنواع وأكثر من ١٦ ٧٦٦ طلقة ذخيرة. وتقوم الشرطة المدنية التابعة للبعثة بمراقبة تخزين جميع الأسلحة والتحفظ عليها، والتحقق من ذلك. ويلزم اتخاذ خطوات فورية لنزع سلاح أفراد فرق الدفاع المدني. ويلزم أيضاً توفير حوافز، نقدية أو عينية، لتشجيع المدنيين على تسليم أسلحتهم.

١٩ - وقامت البعثة بتنوع وتكثيف أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان بالتعاون مع اللجان المحلية. وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس، نظمت البعثة اجتماعات للترويج لحقوق المرأة في معظم المقاطعات التي نشر فيها موظفون مختصون بحقوق الإنسان. وعُقدت حلقات دراسية في المدارس في مقاطعة كواندو كوبانغو، وفي الكنائس في مقاطعتي لواندا ومالانجي، وكذلك لضباط الشرطة الوطنية في مقاطعتي أويغي وهويلا.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ١٦ شكوى بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان من أفراد ومصادر أخرى. وقد أحرز الفريق المخصص الدائم، الذي أنشأته اللجنة المشتركة لمتابعة الشكاوى وادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، تقدماً في تحقيقاته، وسيقدم تقريراً إلى اللجنة المشتركة في الوقت المناسب. وقد تم فحص كل الشكاوى المقدمة وعددها ٥٩ شكوى تقريباً، واتخذت الحكومة أو يونيتا تدابير تصحيحية في الحالات التي ثبتت فيها صحة الادعاءات. ومن دواعي سروري أن عدداً من البلدان الأوروبية والاتحاد الأوروبي قد وافقوا على تمويل مواصلة خدمات مراقبة حقوق الإنسان الذين تم نشرهم في أنغولا.

خامساً - الجوانب الإنسانية

٢١ - خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٧، أدى انعدام الأمن في جنوب وشمال البلد إلى عرقلة الأنشطة الإنسانية العادية، وأسفر عن مصرع منسق إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية على طريق كوبال - بنغويلا يوم ٧ شباط/فبراير. وأدت هجمات مسلحة أخرى في مقاطعة بنغويلا إلى تشريد ما يقدر بـ ٧٠٠ ٤ أسرة إلى بلدة كوبال من منطقة يامبالا جنوبي كوبال. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم

المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمات غير الحكومية، بتقديم المساعدة إلى المشردين. وأدت الهجمات التي تعرضت لها قرى أخرى في المنطقة إلى نزوح السكان من بلدتي تشيكوما وكاسيكي وحولهما. وتقوم المنظمات الإنسانية بمساعدة حوالي ١٠٠ ٢ أسرة من ١٤ قرية في المنطقة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان هناك ما يقدر بـ ١٤ ٠٠٠ من المشردين بسبب انعدام الأمن في مقاطعة بنغويلا. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، انسحبت منظمة إنقاذ الطفولة من كويباكسي، وهي منطقة تسيطر عليها يونيتا في مقاطعة بنغو، بعد أن نهبت الجماعات المسلحة كل ما هو مخزون من أغذية وأصناف غير غذائية مخصصة للتوزيع على السكان في البلدة وما حولها. ولم تعد المنظمة إلى المنطقة منذ انسحابها. ويقول مسؤولو يونيتا إن انعدام الأمن في مقاطعة بنغو يرجع إلى أن قوات الشرطة التابعة ليونيتا قد أخلت مواقعها كي يتم إيواؤها.

٢٢ - وأحدث الجفاف في بعض أنحاء البلد أضراراً بالمحاصيل في المناطق الساحلية وبعض المقاطعات الشمالية. ومن المقرر أن تقوم بعثة مشتركة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي بتقييم حالة الإمدادات الغذائية في منتصف نيسان/أبريل. وتقوم اليونيسيف حالياً بحملة تطعيم في المنطقة الشمالية وأجزاء أخرى من البلد. وتعطل عمل أفرقة التطعيم في بعض البلديات نتيجة رفض يونيتا السماح للأفراد التابعين للحكومة بالعمل في مناطقها.

٢٣ - وسعياً إلى وضع استراتيجية منسقة لبرنامج إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً، عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٧ حلقة دراسية تحت إشراف وزارة المساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج حضرتها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عاد عدد قليل من الأشخاص المشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن والتأخر في تطبيع إدارة الدولة.

٢٤ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، تم تسريح ٢٠ ٢٨ من أفراد يونيتا السابقين من القاصرين في ثمانية من مراكز الاختيار والتسريح. وقد أُرجئت أنشطة التسريح في مراكز أخرى كانت مقررّة مبدئياً لمنتصف شباط/فبراير ١٩٩٧، بسبب التأخر في صرف إعانة الحكومة الخاصة. وقد قامت البعثة بإبلاغ الحكومة بأن توفير هذه الأموال بانتظام هو مسألة أساسية في تحقيق التسريح المبكر والسريع والمنظم للقوات الزائدة عن الحاجة.

٢٥ - وكان هناك قيد آخر على عملية التسريح هو صعوبة الوصول إلى أنشطة تعقّب الأسر للقاصرين. وبالرغم من المساعي المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية لإعادة الاتصال مع بعض القاصرين الذين سرحوا خلال المرحلة الأولى، لم يكن من المتيسر دائماً ضمان الوصول إلى مستوى المقاطعات والقيام بالرصد المناسب. كذلك لا تزال تقع حوادث متفرقة في بعض مناطق يونيتا، بما في ذلك مضايقة موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في برامج تعقّب الأسر. وعلاوة على ذلك، لا يزال تدخل الأفراد الذين تم إيواؤهم في اختيار مواقع إعادة توطينهم مستمراً على الصعيد المحلي، بالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها يونيتا.

٢٦ - وخلال شهر شباط/فبراير، أعيد أول ٢١٣ من الجنود القصر من القوات المسلحة الأنغولية إلى أسرهم. بيد أن تأخر القوات المسلحة الأنغولية في تقديم إفادات عن المعلومات الأساسية عن الجنود القصر وتوقعاتهم وكذلك عن إجمالي عددهم قد عتقد التخطيط لتسريحهم. وحتى ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، تمت عملية تسجيل معاقبي الحرب من العسكريين في خمسة مراكز خاصة. والاستعدادات جارية لبدء تسريح أولئك الأفراد.

٢٧ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧، وافقت اللجنة على خطة التسريح العاجل التي وضعها الفريق العامل التقني التابع للجنة المشتركة خلال دورة متابعة لرؤساء الوفود. وتستلزم الخطة إتمام تسريح أفراد يونيتا السابقين في جميع مراكز الاختيار والتسريح ومن المراكز الخاصة بالمعوقين خلال فترة خمسة أشهر، تبدأ في آذار/مارس ووفقا لنهج إقليمي. بيد أن بدء التسريح العاجل قد تأخر بانتظار إعلان إتمام اختيار عناصر يونيتا لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية. ورغم أن الحكومة أعلنت عن تخصيص الاعتمادات، فإن التوافر الفعلي للموارد المالية اللازمة لسداد الإعانة الخاصة لا يزال في حاجة إلى تأكيد. والتأخر المستمر في التسريح العاجل يؤثر في معنويات الأفراد الذين تم إيواءهم وكذلك في الموقف المالي للوكالات المشتركة في العملية. لذا يلزم الاضطلاع بجهد مشترك قوي والتزام سياسي شديد لضمان البدء الفوري في التسريح المنظم للقوات الزائدة عن الحاجة، في الوقت الذي يلزم فيه زيادة التحضيرات لتسهيل إعادة إدماجهم التدريجي والمطرد في المجتمع الأنغولي.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، يتوقف التسريح الفعال الموقوف على المشاركة القوية للمؤسسات الحكومية المسند إليها أمر الإشراف على إعادة إدماج الأفراد العسكريين السابقين. ولم تتم بعد، لسوء الحظ، عملية إعادة الترتيب المؤسسي للمعهد الوطني لإعادة الإدماج الاجتماعي - المهني للمحاربين السابقين، وهو شرط لا غنى عنه للأداء السليم لعملية التسريح.

سادسا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الوزراء البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي للحكومة لعام ١٩٩٧ الذي يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية: تخفيض هام في مستوى التضخم؛ ورقابة نقدية فعالة؛ ورقابة صارمة على ميزانية الدولة؛ وتوحيد أسعار الصرف؛ ووقف الانخفاض في القوة الشرائية للسكان؛ وتحسين الشفافية والانضباط في عملية الميزانية.

٣٠ - وتخطط الحكومة للشروع، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ برنامج للإدارة الاقتصادية لمعالجة احتياجات بناء القدرات في مؤسسات الإدارة الاقتصادية الرئيسية. وستتم هذه المبادرة برنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي في وزارة المالية وفي المصرف الوطني لأنغولا. ويؤكد البرنامج أيضا على ضرورة تهيئة بيئة صالحة لتنمية القطاع الخاص المحلي.

٣١ - وقد ظلت معدلات التضخم في أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧ أدنى من معدلات الفترات السابقة الى حد كبير، نظرا لهبوط زيادات الأسعار الشهرية الى أقل من واحد في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد سجلت زيادة طفيفة في أواخر السنة بسبب تخفيف الضوابط الضريبية والنقدية، الذي ارتفع بسببه التضخم الشهري الى ٥,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٧,٩ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وواصلت الحكومة الحد من زيادة عرض النقود بالتقييد الشديد للمدفوعات النقدية لنفقات الميزانية، بيد أن التزامات ومتأخرات الميزانية مازالت آخذة في الارتفاع، الأمر الذي يثير الشك في مدى إمكانية الاستمرار في السياسات الحالية.

٣٢ - ولم تجر بعد مناقشات أخرى تتعلق بالسياسة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نتيجة لطلب وزارة التخطيط إرجاء هذه المناقشات الى ما بعد أن تتولى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية مقاليد الحكم. وفي غضون ذلك، قبلت الحكومة اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء فريق استشاري مشترك بين الوزارات معني بالاقتصاد لإسداء المشورة الى الحكومة، ورصد السياسات الاقتصادية والمساعدة في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالإضافة الى ذلك، طلبت الحكومة المساعدة في مجالات مفاوضات الديون الخارجية، ومبادلات الديون وتحويلها، وكذلك في بناء قدرة وطنية لمعالجة المسائل المتصلة بالديون الخارجية.

سابعاً - الجوانب المالية

٣٣ - على النحو المبين في الفقرة ٤٨ من تقرير المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/115)، قدمت الجمعية العامة الموارد اللازمة لمواصلة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تقسم على الدول الأعضاء بمعدل شهري يبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٩٦ ٢٢ دولار (صافيه ٨٠٠ ٤٩٦ ٢٢ دولار)، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٣٤ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ستكون كلفة تمويل البعثة في حدود المعدل الشهري المبين أعلاه.

٣٥ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في أنغولا منذ بدء البعثة ١٢٦,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٨١٥,٩ ١ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٣٦ - لم يسجل، خلال الأسابيع الستة الماضية، كثير من التقدم في تنفيذ الجوانب المتبقية من بروتوكول لوساكا. وكما أشير إلى ذلك في تقريرتي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ المقدم إلى مجلس الأمن (S/1997/115)، فإنه رغم الجهود المكثفة، لم تشكل بعد حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، ويعود ذلك أساسا إلى كون يونيتا لم ترسل إلى لوساكا المسؤولين المعيّنين للانضمام إلى الجمعية الوطنية والحكومة الجديدة. وكان للتأخيرات المتكررة في الوفاء بهذا الالتزام أثر سلبي على تنفيذ عملية السلام، بما في ذلك تطبيع إدارة الدولة في كامل أنحاء أنغولا، وإدماج قوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية، وتسريح أفراد يونيتا الزائدين عن الحاجة. وقد شدد مجلس الأمن على هذه النقاط في بيانه المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/PRST/1997/17).

٣٧ - بيد أنه نشأت عن زيارتي إلى أنغولا، ولا سيما الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس دوس سانتوس ومع السيد سافيمبي، توقعات بأنه يمكن إعطاء دفع جديد لعملية السلام. وتمثل تسوية مسألة المركز المقبل لزعيم يونيتا، ووعد السيد سافيمبي بأن يوفد إلى لواندا بقية نواب يونيتا في الجمعية الوطنية والمسؤولين المعيّنين الإضافيين من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، دلائل مشجعة. وأنا على ثقة بأنه إذا تم الوفاء بهذه الالتزامات، سيكون من الممكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في المستقبل القريب جدا. وهناك حاجة إلى أن يتخذ الطرفان وزعمائهما خطوات نهائية شجاعة من أجل إتمام عملية السلام بسرعة.

٣٨ - ويرد في هذا التقرير وصف للمحادثات التي أجريتها في أنغولا حتى ٢٤ آذار/مارس. وأعتزم تقديم تقييم أكثر تفصيلا لزيارتي إبان عودتي إلى المقر في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وفي الأثناء، وبالنظر إلى الشك المخيم حول التاريخ المحدد لتدشين حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة أسبوعين فقط، إلى يوم ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - المساهمات حتى

٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧

البلد	المراقبون العسكريون	أفراد الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود ^(١)	المجموع
الاتحاد الروسي	٩	--	٢	١٥٥	١٦٦
الأردن	٢٢	٢١	٢(ب)	--	٤٥
أوروغواي	٧	١٣	٣٧(ب)	٦٧٤	٧٣١
أوكرانيا	٥	--	٨	٣	١٦
باكستان	١٠	--	١٦(ب)	--	٢٦
البرازيل	٢٠	١٠	٣٥	٩١١	٩٧٦
البرتغال	١٠	٢٨	٨	٣١١	٣٥٧
بلغاريا	١٠	١٥	--	--	٢٥
بنغلاديش	١٩	٢١	١١	٢٠٣	٢٥٤
بولندا	٧	--	--	--	٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٣	--	--	٣
رومانيا	--	--	٢٣	٧٥٩	٧٨٢
زامبيا	١٠	١٥	٢٢	٥٠٥	٥٥٢
زمبابوي	١٩	٢٢	٤١	٦٧٨	٧٦٠
سلوفاكيا	١٠	--	--	--	١٠
السنگال	٢٠	--	--	--	٢٠
السويد	٢١	١٠	--	--	٣١
غينيا - بيساو	١٨	٤	--	--	٢٢
فرنسا	١٦	--	١١(ب)	--	٢٧
الكونغو	٤	--	--	--	٤
كينيا	١٩	--	--	--	١٩
مالي	١٠	١٥	--	--	٢٥
ماليزيا	٢٠	٢٠	٣(ب)	--	٤٣
مصر	٢٠	١٣	١(ب)	--	٣٤
ناميبيا	--	--	٤	١٩٨	٢٠٢
النرويج	٥	--	--	--	٥
نيجيريا	٢١	٢١	--	--	٤٢
نيوزيلندا	٦	--	٧(ب)	--	١٣
الهند	٣٢	١٠	٥٠	٩٠٠	٩٩٢
هنغاريا	١٠	٧	--	--	١٧
هولندا	١٦	١٠	٨(ب)	--	٣٤
المجموع	٣٩٦	٢٥٨	٢٨٩(ج)	٥ ٢٩٧	٦ ٢٤٠

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بما في ذلك الإخصائيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وفي إدارة مناطق الإيواء.

(ج) الرقم الإجمالي لا يشمل خبراء إزالة الألغام الخمسة المعارين من ألمانيا.

- - - - -